الفصل التاسع

اللاعبون والعملية في النزاع المتصل بالإبادة الجماعية

تتضمن الإبادة الجماعية بوصفها نزاعًا أنماطًا معينة من الفاعلين، وتستخدم دراسات الإبادة الجماعية مصطلحات «معتدين»، «ضحايا»، «مُتفرجين»، لوصف أصناف الناس المتورطين، إلا أن هذه المصطلحات لا تعكس تمامًا مفهوم الإبادة الجماعية النزاعي، فمصطلح الجناة وحده يشير إلى الأشخاص الذين يقترفون الفعل، بينما يشير مصطلحا (ضحايا ومتفرجون) إلى السلبية والعجز. وفي الحقيقة أن حتى مصطلح (جناة) مصطلح مبهم وغير دقيق؛ لأنه يمكن استخدامه لينطبق على أولئك الذين يرتكبون أي جريمة كانت، وقد اقترح لِمكن أنه من الأفضل تسميتهم بمرتكبي الإبادة الجماعية genocidist. وتقوم الكلمة الفرنسية genocidaires بالمهمة نفسها، وهي متداوَلة في لغات أخرى، ويصور مصطلح ضحايا ميزةً واحدة للتجمعات السكانية التي تستهدفها الإبادة الجماعية؛ فهو يصنفهم وفقًا لتجاربهم مع عنف الآخرين، وليس وفقًا لاستجابتهم، الأمر الذي يُظهِرُهم بمظهر الضحية السلبي المحروم من المقاومة، وليسوا فاعلين في الموقف على الإطلاق، وعادة ما يُطلق على الضحايا مصطلح مجموعات، مع أنه ينطوي على لبس، فبما أن المستهدَف

في الإبادة الجماعية هو تجمعات سكانية ينظر إليها مرتكبو الإبادة الجماعية على أنها مجموعات، ونحتاج للتحقق من أنها مجموعة، أقترحُ أن نُسميها المجموعات و التجمعات السكانية المستهدفة، وهو مصطلح لا يحكم سلفًا في تلك القضايا، ويشمل مصطلح المتفرجون أو المشاهدون الذين يشهدون حدوث الإبادة الجماعية ويعجزون أمامها، ولا يتخذون أي موقف، لذلك أقترحُ مصطلح الطرف الثالث كواصف أكثر حيادية. أناقش في هذا الفصل الفاعلين وعملية الإبادة الجماعية مع التركيز بصورة واسعة على الجدل القائم حول المجموعات المستهدَفة ومحاولة تدميرها، ولكن بوضع تلك الأفكار في سياق أشمل.

مرتكبو الإبادة الجماعية

يُعرِّفُ تصنيفُ مرتكبي الإبادة الجماعية الفاعلين الذين يرتكبون الجريمة، لكنه تعريف عقيم على المستوى الاجتماعي، فعادة ما يكونون فاعلين مشتركين مركبين، بوجود فرق بين القادة و المنقادين، وبوجود تقسيم تفصيلي أكبر للعمل، يقترح مان أنه ثمة ثلاثة مستويات رئيسة من المعتدين؛ «المستوى الأول: النُخب المتطرفة التي تُدير دول الأحزاب، المستوى الثاني: جماعات المقاتلين الذين يشكلون القوى شبه العسكرية العنيفة، المستوى الثالث: مجموعات أساسية تحظى بدعم، ولكنه لا يصل حد الأغلبية الشعبية»[1]، يرتبط هذا النموذج بثالوث كلاوزفيتز عن «الحكومة، والجنرالات، والشعب في الحرب»[2]، وهو دليل مُفيد لكن مصطلحاته محددة جدًّا، وينبغي علينا أن ننقل التصنيفات إلى مستوى أكثر عموميةً من المُنظمين، المعتدين المباشرين، والتجمعات السكانية الداعمة، يشكل المنظمون مجموعة صغيرة من المقاتلين القبليين المنظمين بصورة

غير رسمية، وقادة الرعاع من جهة، وصولًا إلى الأنظمة والدول الإمبريالية مثل ألمانيا النازية والاتحاد السوفييتي من جهة أخرى، ويشكل المعتدون المباشرون العصابات، والرُعاع، والقوى شبه العسكرية، وصولًا إلى الجيوش والشرطة ومؤسسات الدولة الإدارية، وغالبًا ما يتضمن هذا التصنيف أجهزةً خاصةً أُنشِئت لغرض تنفيذ الإبادة الجماعية، وتُشكل التجمعات السكانية الداعمة العائلات، والمجتمعات المحلية لمنظمي الإبادة الجماعية، والمعتدين المباشرين ضمن الإبادة الجماعية على مستوى محدود، وصولًا إلى الطبقات الاجتماعية القومية، والمجتمعات الدينية، وقواعد الأحزاب، وجمهور الناخبين ضمن الأحداث الأوسع نطاقًا، وقد يكون المنظمون والمعتدون المباشرون هم الأشخاص أنفسهم تقريبًا في حالات محدودة تضم مجموعات مستوطنة أو قبلية صغيرة، ولكن عادةً ما يكون هناك تقسيم معقد للعمل، ومتغير أساسي هو المدى الذي يُشكل فيه المعتدون المباشرون هيئات رسمية بشكل أو بآخر؛ أو أنهم يضمون تحت جناحهم فئات مهمة من السكان الداعمين.

علاقات الدول بتنظيم الإبادة الجماعية ليست بسيطة وتشكل أمرًا مهمًا، فقد تحشد مراكز التنظيم أجهزة الدولة بأكملها، ولكن مركز الثقل يكون نظامًا سياسيًّا بارزًا كحزب النازيين، أو حزب ستالين يمكن فيه لقائد فردي أن يؤثر بصورة أساسية، أو أن تقوم مجموعة وظيفية محددة -قيادة عسكرية- بذلك الدور، يؤكد دادريان أن:

> الدولة ليست مُهيأةً من حيث الأصل، والبنية والوظيفة للتخطيط والتنظيم والتنفيذ لجريمة بشعة كالإبادة الجماعية، فمن حيث القانون تحولُ السلطة الرسمية دون لجوء مماثل إلى العمل الإجرامي، وكي تنخرط دولة ما في

تشـريعات عمل مرتبط بالإبادة الجماعية لا بد لها من الخضوع إلى تغييرات بنيوية، وأن تحوِّل نفسـها إلى محرك تدميري، «إن الوسـيلة الوحيدة القادرة على إحداث تغيير كهذا هي نوع من السلطة غير الرسمية التي تتمتع بالهيمنة، وتنافس سلطة الدولة، أي الأحزاب السياسية الموحدة التي أنعشتها الخطط الثورية والراديكالية»[3].

تركيـز دادريـان على الأحزاب محدود للغاية، رغـم أن مان يتفق معه على أن «الإبادة الجماعية تقع عندما تبسـط نُخب متطرفة سـيطرتها على الدولة»[4]، ويمكن أن تتضمن النُخب المنظِّمة مجموعات أكثر غموضًا مع السـيطرة الكُلية علـى أجـزاء أساسـية من أجهـزة الدولة، مثـل القادة العسـكريين الذيـن قتلوا نصـف مليون شـيوعي في إندونيسـيا عـام 1965م، وعناصر نظام سـلطة الهوتو الذيـن تولـوا تدبير الإبادة الجماعيـة الراوندية في 1994م، ومـع ذلك لا يرتبط المُنظِّمـون بالدولـة بصلـةٍ وثيقـة، «فغالبًـا ما يعمل القـادة على مسـتوى الدولة ضمـن تحالفـات غير محكمـة مع منظمات غيـر حكومية، كما أظهر كريسـتيان جيـرلاك فـي الحالة الإندونيسـية، وبذلـك يصبح موقـع القيادة غيـر واضح»[5]. يمكـن للإبـادة الجماعيـة أن تتبع انقسـامات سياسـية قومية من غيـر أن يكون القـادة والمؤسسـات القومية منخرطين بصورة مباشـرة، «إذ يمكن للتحالفات غير الرسمية للقادة السياسيين المحليين ومؤسساتهم، والقوى غير العسكرية، والرعـاع، أن تكـون قائمـة بالعمل، كما هي حالة كلا الطرفين في تقسـيم الهند عـام 1974م»[6]، وكذلـك العنـف الذي حصـل بين عامـي 2007–2008م في كينيا، ويمكـن أحيانًـا لجبهـة المعتديـن أن تتألف من عناصر عديـدة لا تتمتع أي منها بالسـيطرة بصـورة واضحة، وهـو ما يقول عنـه أندريه غوميز سـواريز Andrei

Gomez Suares أنه «حدث في حالة تدمير الاتحاد الوطني Union Patriotica في كولومبيا نهاية القرن العشرين، فقد كان السياسيون، والقوى شبه العسكرية، وتجار المخدرات، والوكالات الحكومية متورطين[7].

الطرف الثالث

دور الطرف الثالث دور معقد من حيث المفهوم والتطبيق، فقد يعد رسميًّا خارجًا عن العلاقات المحورية بين مرتكبي الإبادة الجماعية والمُستهدفين فيها، ولكن ثبتَ أن المنظمين المرتبطين بالإبادة الجماعية يأخذون الطرف الثالث في الحسبان في أثناء تنفيذهم لجرائمهم، وعادةً ما تتطلع مجموعات المستوطنين المُقصِية للشعوب الأصلية إلى القوة الإمبريالية للحصول على الدعم، أو لتجنب الإدانة، وتنظر القوى الإمبريالية العظمى مثل الدولة العثمانية وألمانيا النازية بقلق نحو إمبراطوريات أخرى قد تتدخل لتحمي ضحاياها، وتنشد الرعاع والقوى شبه العسكرية التي ظهرت في القرن الحادي والعشرين الدعم من السياسيين الوطنيين ومن حكام الدول المجاورة، ويخشون أن تقوم القِوى العُظمى مثل الأمم المتحدة والمحاكم الدولية بارتكاب فعل ضدها، ومن ناحية أُخرى تبحث التجمعات السكانية المُستَهدفة والمعرضة للهجوم عن حلفاء أكثر قوة من الدول العظمى، والدول المجاورة، ومن المنظمات الدولية والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام، وجمهور الناخبين عن طريق الإنترنت.

يمكننا أن نتصور أطرافًا ثالثة تتدخل في العلاقات المحورية بين مرتكبي الإبادة الجماعية، والمستهدفين فيها، تعني الهُجْنَة بين الحرب والإبادة

الجماعية أنه يتعيَّن علينا تعريفهم بدلًا عن وصفهم فاعلين عاديين في الإبادة الجماعية، تُعد الحالات التي تكون فيها العلاقات في الإبادة الجماعية مُنصبَّةً على مرتكبي الإبادة الجماعية والتجمعات السكانية المستهدَفة استثنائية، خاصةً في وقتنا الحاضر، فيُشارك الطرف الثالث في النزاع المرتبط بالإبادة الجماعية بطريقتين أساسيتين، فهو من جهة يتجه مباشرة صوب الإبادة الجماعية بالتدخل سياسيًّا أو عسكريًّا أو اجتماعيًّا لمنع الإبادة الجماعية، أو إعاقتها، أو لنجدة الضحايا، ومن جهة أخرى يمكن لأفعال الطرف الثالث المتصلة بالنزاعات المسلحة المتصلة أن تؤثر بطريقة غير مباشرة في مسار الإبادة الجماعية؛ لأن النزاعات المرتبطة بالإبادة الجماعية تُقحَم في النزاعات السياسية والمسلحة، إن أسلوبي المشاركة هذين ليسا حصريين بصورة متبادلة، فعادةً ما يُدمجان، وطبيعة الدمج هذه تنطوي على ما هو مثير للاهتمام من منطلق تحليلي.

تكون الممارسات الوقائية بصورة صرفة وغير اعتيادية، ومن النادر أن تكون التدخلات غيرية بالكامل؛ لأن الفاعلين من المتدخلين يدعمون مصلحتها الخاصة إضافة إلى حماية المدنيين المهدَدين، و للسبب نفسه يدّعي ناقدون أن الطرف الثالث لا ينطلق من مصلحة ذاتية فقط، وإنما يبذل جهدًا خاصًّا لحماية الضحايا من الإبادة الجماعية، ومن ناحية أخرى فإن الأفعال التي يقوم به الطرف الثالث والتي تؤثر بصورة حاسمة في الإبادة الجماعية لا تكون موجهةً نحوها بصورة رئيسة، بل تدفعها مفاهيم أخرى مرتبطة بالمصلحة الذاتية؛ فعلى سبيل المثال لم يكن إنقاذ اليهود أولوية رئيسة للحملات العسكرية للحلفاء الغربيين، ولا لحملات الاتحاد السوفييتي

في الحرب العالمية الثانية، ولكن نجاحاتهم ألحقت الهزيمة بألمانيا النازية، وحررت السُجناء من معسكرات الاعتقال، فلم يتجه المنتصرون بقوة نحو مساعدة ضحايا الإبادة الجماعية إلا بعد اقترابهم من المعسكرات ودخولها، وفي رواندا ورغم أن غزو الجبهة الوطنية الرواندية ساعد على التحريض على الإبادة الجماعية، إلا أن نجاح الغزو أنهى التحريض في نهاية المطاف، ومن الضروري التأكيد أن الطرف الثالث قد يُقدم دعمًا مصيريًّا للإبادة الجماعية؛ لأنه يرى مصلحة في إبقاء نظام مرتبط بالإبادة الجماعية في موقع السلطة، وتم التركيز على دور فرنسا ومصر ودول أخرى في تسليح نظام سلطة الهوتو في رواندا في المدة التي سبقت الإبادة الجماعية عام 1994م، وحديثًا اعتمد نظام الحكم الديكتاتوري السوري لبشار الأسد بقوة على الدعم الروسي، ليس في تسليحه لدحر المعارضة وحسب، بل ليحميه أيضًا من المطالبات بالتدخل لحماية السكان، والمطالبات بإحالة النظام إلى محكمة الجنايات الدولية.

تُظهر الأمثلة السابقة أن الطرف الثالث يُعد فاعلا دوليًّا، رغم أن الطرف الثالث ضمن المجتمعات القومية مهم أيضًا كالمجموعات السكانية التي لا تستهدفها الإبادة الجماعية، ومع وجود أدلة تؤكد وقوع الإبادة الجماعية داخل الحدود الوطنية للدول، إلا أن لمكن أظهر كيف استهدف النازيون التجمعات السكانية في قارةٍ بأكملها، تُعدُّ الإبادة الجماعية ظاهرة محلية تتطلب تدخلًا دوليًّا لتدارك الأمور، فقد طُرِحَ في تسعينيات القرن الماضي تدخل إنساني بوصفه خرقًا مبررًا لسيادة الدول والأمم، وفي الأعوام الأولى من الألفية الثالثة

صيغت هذه الأفكار على أنها مسؤولية الحماية، وهو مبدأ تبنَّته الأمم المتحدة (راجع الإطار 9.1). جعلت هذه التطورات من فكرة التدخل فكرةً طبيعية، وتضمنتها اتفاقية منع الإبادة الجماعية genocide convention بوصفها جزءًا من الممارسات الدولية.

المجموعات المستهدفة في الأدب المكتوب حول الإبادة الجماعية

نزعت الكتابات إلى تعريف الإبادة الجماعية بوصفها شيئًا يُقْدِم عليه معتدون، فقد ركز النقاش التعريفي على المستهدَفين من الإبادة الجماعية بصورة أكبر؛ تكاد تكون خاصية مجموعتهم أمرًا متفقًا عليه عالميًّا؛ ففي حين يُعتقدُ أن مدى المجموعات المحمية في الاتفاقية محدود للغاية؛ يحتفظُ النقادُ بصورة عامة بفكرةٍ فحواها أن الإبادة الجماعية هي هجوم يُشن على المجموعات، ويُعرِّف باحثون المجموعات إما بطريقة أشمل (بإضافة أنواع أخرى) أو بطريقة أكثر عمومية (بذكر المجموعات الاجتماعية عمومًا)، ومع هذا يشير شاباس إلى أنه في تاريخ صياغة الاتفاقية لم يكن ثمة من «نقاشٍ ذي معنى حول استخدام مصطلح المجموعة»[8]، وقلة الذين انتبهوا إلى المفهوم بعناية، وإلى الأسئلة التي ثارت حول أي المجموعات تكون في الحسبان، وأي المجموعات المعرضة للهجوم تشكل كيانات اجتماعية حقيقية، أو أن المعتدين يحسبونها كذلك، ومع هذا فإنها لم تُحل بطريقة نظرية مُتطورة، ولكن اتُفق على نحو واسع على أن مفهوم المجموعة مصدر إشكالية، ولذلك سأبحث في الجدل القائم حوله بصورة موسعة.

كان النقاش القانوني يميل نحو القراءات المتحفظة، ولكن حتى في تلك القراءات تُعد المجموعة باعثةً على الإشكالية، يطرحُ شاباس أن لمكن كان يسعى لحماية الأقليات القومية، وكان «استخدام مصطلحات مثل إثني أو عرقي أو ديني مجردَ تجسيد للفكرة...، لقد أشار إلى المجموعات بوصفها الكيان الذي استحق الحماية...، ولكن لِمكن ذكر في بعض الأحيان مجموعات الأقلية؛ مشيرًا إلى أنه رأى أن المفهومَين مترادفان إلى حد ما»[9]، وفي حين يرى بعضهم أن مصطلح المجموعات هو تحسين لمصطلح الأقليات القديم، يسأل شاباس: «بما أن الأقليات تُشكل المستفيد الأكبر من قانون الإبادة الجماعية، فقد يخطر على البال سؤال: لماذا لم يختر من صاغ الاتفاقية هذه التسمية وهي:

الإطار 9.1 التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية

كان التدخل الدولي للطرف الثالث تحت اسم حماية التجمعات السكانية المدنية المهدَدة، إحدى سِمات الإبادة الجماعية، تدخلت الإمبراطوريات البريطانية والفرنسية والولايات المتحدة سياسيًّا في الدولة العثمانية أواخر القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين؛ بغرض حماية الأرمن وأقليات مسيحية أخرى. ألزمَت اتفاقية الإبادة الجماعية الصادرة عام 1948م الدول الموقعة عليها والأمم المتحدة «بمنع الإبادة الجماعية ومعاقبة مرتكبها، متضمنةً التدخل ضمن الدول التي كانت تُرتَكَبُ فيها الإبادة الجماعية، وربطها بمحاكمة الإبادة الجماعية بعد وقوعها، ولم تتخذ الأمم المتحدة، ولا الدول الموقعة على الاتفاقية خلال الحرب الباردة موقفًا مؤثرًا للحيلولة دون ارتكاب الإبادة الجماعية، ولم تظهر أي وسيلة لإقامة أي محاكمة دولية، فقد اجتاح الفيتناميون كمبوديا عام 1979م، وأنهوا الإبادة الجماعية التي ارتكبها الخمير الحمر، واجتاح التنزانيون

أوغندا لينهوا الإبادة الجماعية التي ارتكبها نظام عيدي أمين، ورغم أن كلا الدولتين تصرفتا من منطلق المصلحة الشخصية إلى حد كبير، يرى نيكولاس ويلر Nicolas Wheeler هذه الأفعال بوصفها تدخلات إنسانية رائدة»[10].

التدخل الإنساني

أزال انتهاء الحرب الباردة التهديد حول أن العمل العسكري الصادر عن الدول الكبرى قد يؤدي إلى نزاع نووي مدمر عالمي، ومكّن الولايات المتحدة ـ القوة العظمى الوحيدة الباقية ـ من استخدام القوة العسكرية بحرية أكبر، وخاض التحالف الذي قادته الولايات المتحدة أوائل عام 1991م حربًا ضد العراق لتحرير الكويت، وعقب هذا النصر انتفضت التحركات الكردية و الشيعية في وجه النظام العراقي بزعامة صدام حسين، فردَّ بمهاجمة التجمعات السكانية الشيعية والكردية بعنف، مُجبرًا الملايين على الفرار، واستجابة لمشكلات اللاجئين التي واجهتها تركيا؛ الحليف الأساسي للولايات المتحدة، وبسبب التغطية الإعلامية العالمية التي أبرزت المسؤولية الغربية في تشجيع المتمردين، والتي أشعلت فتيل هذه الأزمة، تدخلت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا عسكريًّا لإقامة منطقة آمنة في كردستان العراق، و عُدَّ هذا التدخل سابقة أساسية لنمط جديد من التدخل الإنساني بقيادة غربية أضفت عليه الأمم المتحدة الشرعية.

وفي أوائل التسعينيات من القرن الماضي، تولت قوى غربية والأمم المتحدة تنفيذ أنواع متعددة من التدخل في البوسنة والهرسك، والصومال، ورواندا، وكان جزء منها لأسباب إنسانية، لكن دوافعها وفعاليتها كانت مثار جدل، حيث انتُقدَ التدخل الفرنسي بالتحديد في رواندا بعد نهاية الإبادة الجماعية؛ لأنها قامت بحماية مرتكبي الإبادة الجماعية، وحمت ضحاياها، وفي عام 1999م أطلق حلف الناتو حملة قصف ضد الصرب؛ بغرض إعادة السكان الألبان الذين هربوا من الإرهاب المرتبط بالإبادة الجماعية الذي حلّ بوطنهم كوسوفو، ولكن هذه الحرب الإنسانية أثارت مسائل فيما يتعلق بالمدنيين الصرب، والألبان الذين قُتلوا على يد حلف الناتو.

obeikan.com

مسؤولية الحماية

استجابة للفشل في منع الإبادة الجماعية الرواندية، اقترحت بعثة مدعومة من كندا عام 2001م أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تؤسس مسؤولية رسمية للحماية (R2P)، واعتمدت عام 2005م من جانب الأمم المتحدة، وتضمنت ثلاثة أركان:

1. مسؤولية كل دولة في حماية سكانها من الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والتطهير العرقي.
2. مسؤولية المجتمع الدولي في مساعدة الدولة في تأدية مسؤوليتها.
3. مسؤولية المجتمع الدولي في التدخل، بما في ذلك التدخل العسكري عندما يكون الحل الأخير، وبعد فشل الدولة في حماية مواطنيها من الأعمال الوحشية.

منذ ذلك الحين أصبحت مسؤولية الحماية مُعتمَدة في الأزمات المرتبطة بالإبادة الجماعية في السودان وليبيا وساحل العاج ومالي وجنوب السودان وجمهورية إفريقيا الوسطى، ولكن لم يتضح ما إذا كانت تلك الحماية الفعالة قد تحققت في الكثير من هذه الحالات، في حين حالت تحالفات الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن مع الحكومات المعتدية في الأزمات الأخرى دون اعتماد سياسة مبنية على مسؤولية الحماية؛ فعلى سبيل المثال عرقلت روسيا تحركات مجلس الأمن كلها للتصرف حيال الأعمال الوحشية المرتبطة بالإبادة الجماعية في سوريا، وكان تحالف الولايات المتحدة مع إسرائيل يعني أنه لم يكن واردًا أن تتصرف الأمم المتحدة لمنع الأعمال الوحشية التي ارتكبتها إسرائيل في غزة.

الخلاصة

تُشكل حماية المدنيين المهدَّدين جزءًا منتظمًا من النقاش الدولي حول النزاعات المسلحة، فحيثُ لا تعرقل المصالح القوية حدوث الفعل تكون الأمم المتحدة في بعض الأحيان قادرة على منح سلطة للسياسات القائمة على مسؤولية الحماية، وكان لسياسات مسؤولية الحماية نتائج متفاوتة للغاية، فكانت تحمي بعض

المدنيين، ولكنها غالبًا لا تؤدي إلى حلول مستقرة ينعم فيها السكان بالأمن بعيدًا عن عنف أكبر، كما هي الحال في حالات التدخل الإنساني جميعها خلال ربع القرن منذ نهاية الحرب الباردة. معروفة بالفعل في القانون الدولي؟»[11]. بالنسبة إليه، فإن مفهوم اتفاقية منع الإبادة الجماعية مفهوم مفتوح النهاية، وعن ذلك يقول: من المؤكد أن تسمية مجموعة تسمية فضفاضة، ما يمكّن أطراف الاتفاقية من تعميمها على تدمير الكيانات التي لا تندرج تحت مسمى الأقليات....[12]، وتتمثل وجهة نظره في أن:

«المخاوف حول مجال المجموعات التي تحميها الاتفاقية قد تُمثِّلُ مرحلةَ انتقالية في قانون الإبادة الجماعية، فقد كانت الاتفاقية لعقود الوسيلة القانونية الدولية الوحيدة التي تتمتع بمصادقةٍ واسعة، وتفرض التزامات بنَّاءة على الدول التي تمر بحالات تُرتَكب فيها أعمال وحشية ضمن حدودها، وعلى يد مسؤوليها كقاعدة عامة. كان الإغراء عظيمًا ليشمل تنوع السلوك الإجرامي الذي تُعاقِبُ عليه الدولة ضمن حدودها؛ بسبب غياب أدوات قانونية أخرى مشابهة، وتلاشت هذه المشكلة في السنوات الأخيرة مع التطور التدريجي للقانون الجنائي الدولي في مجال انتهاكات حقوق الإنسان»[13].

قد نتساءل فيما إذا كانت هذه التطورات قد استمرت لدرجة لم نعد معها بحاجة إلى توسيع قانون الإبادة الجماعية، وفي حين أنه من الممكن اتهام أولئك الذين يقضون على مجموعات إثنية بارتكاب الإبادة الجماعية، وأولئك الذين يقضون على مجموعات أخرى بارتكابهم جرائم ضد الإنسانية، لن يعود التفكك الذي أدى إليه هذا التمييز بالفائدة على القانون الدولي، فمن وجهة نظر اجتماعية يُعد الفرق بين الاثنين أمرًا تافهًا، ولا يمكن للقانون أن يتجاهل الفهم الاجتماعي للموضوع.

مـن الميـزات الواضحة التي يتمتع بها مصطلـح مجموعة متفوقًا بها على مصطلح أقلية، أنه لا يشير إلى المدنيين المعرضين للهجوم انطلاقًا من نسبتهم العددية في التعداد السكاني لأرضٍ ما، وهذا يسمح لنا التعامل مع الحالات التي تُهاجَـمُ فيهـا الأغلبيات على يد محتل، من ضمنهم أولئـك الذين ذكرهم لِمكن في كتابه **حكم دول المحور**، ويسمح لنا نطاق المجموعات المحددة بإدراك أن التصنيف الاجتماعي ليس بالأمر البسيط، فإذا كان لِمكن قد جسَّد المصطلح القومـي بكلمـات الإثنية والعرقية والدينية، فإن هذه المصطلحات لا تمثل -كما لاحظ شاباس وهو غير مصدق- «حقيقة الجهود كلها لوصف واقع وحيد»[14]، كان ثمـة حاجـة إلى تعريف مركب؛ لأن التجمعات السـكانية قد تُعـرَّف -من جانبها هـي، أو مـن جانب المعتدين عليها، أو مـن جانب مراقبين للوضع- انطلاقًا من أحـد هـذه المصطلحات، أو من مزيـج من هذه المصطلحـات وغيرها، ولذلك كان النطاق ضروريًّا لضبط اتساع هذه الظاهرة.

علـى أي حـال يُشـكل مفهـوم المجموعة المركب جزءًا ليـس مـن القانون الدولي وحسب، وإنما من الخطاب العلمي والاجتماعي والسياسي أيضًا، وبغض النظر عن صعوبات هذا المفهوم، فقد سهّلَ وجود فهم قانوني وسياسي وعلمي معالجة واسـعة للعنف، رغم أننا غير ملزمين بحِفظ جميع الابتكارات الحديثة اللغوية وتلك المرتبطة بالمفاهيم، فإن هجر مفهوم المجموعة على غرار هجر مفهـوم الإبادة الجماعية نفسـها أمر غير معقـول، وغير مُحبذ، واعتماد تعريف شـامل يتضمـن كل المجموعات الاجتماعيـة المُهَاجَمة الحـل الوحيد المترابط منطقيًّا، بما أن أي محاولة لوضع حدود جديدة ستواجه المشكلات نفسها التي واجهتهـا نظرة شاباس المحدودة، حـول أن كلمة إثنية سـتفي بالغرض لوصف

المجموعات المحمية، وستدخل مصطلحات جديدة النقاش على الدوام؛ لأنه يُنظرُ إلى المستهدَفين اجتماعيًّا بصورة متغيرة، وعلى أن حدودهم قابلة للاختراق.

طوَّرَ مناصرو التقييد سببًا جوهريًّا يتجاوز تصنيفات محددة، وهو حقيقة المجموعات المستهدَفة التي تصوغها فاين على الشكل الآتي:

«يكون ضحايا الإبادة الجماعية أعضاء في مجموعات حقيقية، سواءً عُدُّوا على أنهم تجمعات أو أعراق أو طبقات اجتماعية، يقرُّون بوجودهم، رغم أنه يمكن وجود تسمية إدارية لانتمائهم، فالسلطات الألمانية اختارت لليهود تسمية الحل الأخير التي تضم أشخاصًا ينحدرون من نسل يهودي، ولكنهم لم يعودوا يعدُّون أنفسهم يهودًا... لو لم يكن ثمة من مجتمع يهودي فعلي له مؤسساته الخاصة لما استطاعت السلطات الألمانية أن تُعرِّفَ وتُحصي اليهود، إذ لم يكن ثمة دليل موضوعي على معيارهم المزعوم حول اليهودية -كعرق- التي ميزت بين اليهود والآريين من حيث التصنيف»[15].

ثمة أصل عريق لوجهة النظر هذه؛ إذ إن لِمكن نفسه جادل «ضد ضم المجموعات السياسية؛ لأنها تفتقر إلى استمرارية... المجموعات الأخرى»[16]، وبالنسبة إلى شاباس «تكمن المشكلة بصعوبة تأمين أساس منطقي لضم المجموعات السياسية، فإذا ضُمَّت المجموعات السياسية فلِمَ لا تُضم مجموعات المعاقين، أو مجموعات أخرى بناءً على معيار اعتباطي»[17]، لذلك يفترض أنه لا يمكن تعريف مجموعات سياسية منطقيًّا، ولا بد أن يكون معيار تعريف المعاقين اعتباطيًّا، في حين أنه يعترف في الوقت نفسه أنه حتى «المجموعات الأربع المذكورة في الاتفاقية تقاوم الجهد المبذول للوصول إلى

تعريف دقيق»[18]، ويقرُّ قائلًا: «إذا تفحصنا عن كثب تبدو ثلاثة من التصنيفات الأربع المذكورة في الاتفاقية، وهي: المجموعات القومية، والمجموعات الدينية، والإثنية غير مستقرة وغير دائمة»[19]، ويشير شاباس نحو الأساس الذاتي المرتبط بتعريف المجموعة -مقياس من الناحية الاجتماعية -مقتبسًا من ويبر ما يدعم أن المجموعة الإثنية هي مجموعة يحمل أعضاؤها «اعتقادًا ذاتيًّا في نسلهم المشترك المعروف»[20]، ومن المفارقة أن يطرح شاباس أنه «يمكن للمجموعات العرقية عندما تُعرَّف جينيًّا أن تزعم وجود الديمومة وبعض الاستقرار المطول نسبيًّا»[21]، ومن وجهة نظر اجتماعية فإن صلابة العرق وهم، فحتى لو استعاد التداول في بعض البحوث الجينية فلا يوجد أي عالم اجتماع يعد العرق فئة اجتماعية.

ورغم وجود مشكلات واضحة من هذا القبيل في الحياة المشتركة، والمنسوبة بديهيًا إلى أنواع المجموعات في الاتفاقية، ناهيكَ عن كل المجموعات الاجتماعية، تبقى فكرة أن هذا حتمي في نظرية الإبادة الجماعية قائمة، وتُنشدُ فاين أساسًا أكثر ملاءمةً لتمنحه للمجموعات الحقيقية:

> نستطيع أن نستخلص من جذر كلمة جنس genus أن لمكن والمخططين في الأمم المتحدة عدّوا المجموعات المحمية أنواعًا، أو طبقات اجتماعية، أو فصائل بشرية أساسية، أو وحدات دائمة في المجتمع، وأن ما هو مميز اجتماعيًّا أن مجموعات كهذه عادة ما تكون إسنادية -أي إنها تعتمد على الولادة بدلًا من الاختيار- وتفضي عادةً إلى استمرار ولاءات خصوصية، وهي مصادر للهوية والقيمة، ومهد الحركات الاجتماعية والجمعيات التطوعية والحشود والعائلات؛ أي إنها باختصار «تجمعات... تستمر لأن أعضاءها يميلون إلى إنجاب نوعهم الخاص...»[22].

فاين تتراجع مدركة أن «التجمعات لا تحتاج إلى أن تكون منتجةً ذاتيًّا لتُصبح متماسكة خلال مدة معينة من الزمن، وأنه لا يوجد خط تصنيفي على أرض الواقع بين الصفة المستمرة للهويات المنسوبة القابلة للتوارث، والهويات المُختارة أو المُكتسَبة؛ إذ يمكن لكلا النوعين أن يُبنى أو أن يُمرر عن طريق الأجيال»[23]، ورغم تلك الصعوبات كلها يبقى الافتراض أن الإبادة الجماعية تتطلب بأن يكون المستهدَف مجموعة حقيقية قائمًا، و قد أُعيد تعريفها حديثًا من جانب محكمة رواندا التي تعاملت مع صعوبات تعريف التوتسي بأنها مجموعة إثنية في الادعاء بأن «نية المحررين في اتفاقية الإبادة الجماعية... كانت ضمان الحماية لأي مجموعة مستقرة ودائمة»[24]، وبذلك استُبدِلَت فكرة أنه ينبغي للمجموعة المستهدَفة أن تُناسبَ تصنيفًا تم تصوره مُسبقًا عن المجموعة الحقيقية بِفكرة أنها يجبُ أن تمتلكَ شكلها الخاص من الاستقرار والديمومة، ومن ثمَّ أدركَ مناصرو معيار المجموعة الحقيقية حتى مشكلاته.

علم الاجتماع والمجموعات

تُقِرُّ فاين أن تحديد المجموعات الذي نوقش يجب أن يكون متناسبًا مع معرفتنا الاجتماعية عن كل من استمرارية وتكوين هويات المجموعة في المجتمع، وعن الاختلافات في الطبقات الاجتماعية، والوعي الإثني العرقي، والجنسي، والطبقي السياسي، وعن تعددية هويات الشعوب وتفاعلهم وأوضاعهم في الحياة اليومية»[25]، و يُوسعُ إدراكنا للخاصية التكوينية السلسة لهويات المجموعة من المُعضلة الاجتماعية، لذلك من الضروري أن نعود إلى

سؤالين أساسيين: ما المجموعة الاجتماعية؟ ومن أي ناحية تفترضُ الإبادة الجماعية وجودها مسبقًا؟.

أول ما يستدعي الملاحظة أن علم الاجتماع المعاصر يستخدم مصطلح المجموعة استخدامًا قليلًا، فهو يؤدي القليل من العمل المهم بعيدًا عن الإبادة الجماعية «التفاعل في المجموعة الصغيرة في علم النفس الاجتماعي»[26]. يكمن المرجع الرئيس الوحيد لفهم صائب حول المجموعات في نظرة ويبر الذي طوَّرَ هذه الفكرة من مفاهيمه حول الفعل والعلاقات، وقد اقترحَ أن العلاقات الاجتماعية يمكن أن تكون «مُشتركة أو ترابطية»[27]، «منفتحة أو منغلقة»[28]، وافترض أن المجموعات تتضمن نوعًا محددًا من العلاقات المنغلقة أو المُقيدة:

> ستُسمى العلاقة الاجتماعية المُغلقة أو التي تحدُّ من السماح بدخول الغرباء حسب القواعد بمجموعة شراكة (Verband)، طالما كان ترتيبها مُنفَّذًا بفعل أفرادٍ معينين، والتي تكون تلك وظيفتهم الاعتيادية، ولها «قائد أو رئيس (Leiter)، وطاقم إداري، أما مسألة وجود مجموعة الشراكة بأجمعها فهي مسألة وجود شخص في السلطة سواء بوجود طاقم إداري أو عدمه»[29].

ما يثير الاهتمام أن هذا المفهوم يفترض مسبقًا وجود القواعد والتنظيم والسلطة، فلا يبتعد هذا المفهوم عن مفهوم المجموعة كثيرًا، من ناحية أسلوب حياتها ومؤسساتها الذي رآه لِمكن مُهاجَمًا كُليًّا بسياسات الاحتلال النازية، إلا أن مفهوم ويبر يعد مقيدًا أكثر وبصورة ملحوظة من مفهوم لِمكن، وذلك في «مطالبته بعضوية مغلقة أو مقيدة بقاعدة، وإصراره على التنظيم البيروقراطي عمومًا»[30]، في حين يُمكن رؤية الدول القومية بقواعدها للمواطنة وبيروقراطيتها

لا تُشكل الإثنيات والقوميات المماثلة مجموعات شراكة ضمن هذا المعنى المقيّد، رغم أن الأديان والأحزاب قد تُشكل ذلك النوع من المجموعات، وأن تكون المجموعات الإثنية والقومية موثقة ذاتيًّا، والناس يعدون أنفسهم منتمين إليها، ويوجهون تصرفاتهم نحوها، وهو معنى أضعف وأقل ترابطًا للمجموعة من المعنى الذي طرحه ويبر، ورغم امتلاك ويبر فكرة حول المجموعات فإنها «لا تلائم الطريقة التي تُفهمُ بها المجموعات من جانب مناصري المجموعات الحقيقية في نظرية الإبادة الجماعية»[31]، إذ ينسبون الحياة التشاركية للكيانات المتباينة اجتماعيًّا؛ أي للتجمعات السكانية التي عُرِّفت بصفتها مجتمعات قومية كاملة، كما في كتاب **حكم دول المحور**، وأقليات مجتمعات قومية أو إثنية كاملة ضمن الدول القومية، وكذلك المجموعات مثل المجتمعات الدينية والسياسية والطبقات الاجتماعية ضمن الدول القومية، وبذلك تكون المجموعة مصطلحًا جامعًا عبارةً مُجردة تُستخدمُ في هذا المعنى الواسع غير المترابط؛ لدرجة تفتقد فيها المحتوى الحقيقي، ومن غير المفاجئ أن نرى ليفين يتجاهل في تعريفه الأخير المجموعة برُمتها مُستبدلًا إياها بـ «تجمع سكاني كلي»[32]، ومع ذلك يبقى هذا غير مُرضٍ بما أن التجمعات السكانية لا تُهاجم عشوائيًّا، بل بناءً على هويتها المفترضة كمجموعة.

تكون المجموعة مجرد صنف من تجمع سكاني تُنسبُ إليه سمة ما، وتكون اجتماعية مشتركة، وتكون الأصناف المجردة من هذا النوع شائعة في علم الاجتماع. يُعرِّف ويبر الطبقة الاجتماعية «أي مجموعة من الأشخاص الذين يحتلون المكانة الاجتماعية نفسها»[33]، ومجموعة المكانة على أنها «تجمُّع من الأفراد الذين يتمتعون ضمنَ مجموعة أكبر بمستوى ونوع معينين

من الاعتبار بفضل منصبهم، وقد يطالِبون باحتكارات خاصة معينة»[34]، ويتشابه هذا مع مفهوم ماركس حول الطبقات الاجتماعية بوصفها مجموعات تُعرف بعلاقتها المتصلة بملكيتها لوسائل الإنتاج، وتُعرّفُ هذه التصنيفات كلها باستخدام معيارٍ موضوعي؛ فهي لا تدل بالضرورة على الجموع التي هي بؤرة التركيز في الهوية والحياة المشتركة، وقد يفهم الفاعلون الذين تشير إليهم تلك التعاريف المعيار الذي يعرِّفهم به المراقبون كمجموعات تحت ظروف معينة، وقد لا يفهمون ذلك، وسيُعرِّف بعض الأعضاء أنفسهم مرتبطين بتلك المجموعات، في حين لن يقوم بعضهم الآخر بذلك. ميّزَ ماركس بين الطبقة في ذاتها التي تُعرف بموضوعية من خلال دورها في علاقات الإنتاج، وبين المجموعة لأجل ذاتها، فتدرك هذا الدور، وتتصرف وفقًا لشروطه.

تباين أفراد الطبقة العاملة كثيرًا في وعيهم الطبقي، وأدرك ماركس أنه لم يكن البروليتاريون (أفراد طبقة العمال) مُدركين لطبقتهم الاجتماعية لدرجة ذات أهمية في أي زمن محدد، وينطبق الأمر ذاته على التصنيفات الأخرى التي استحضرها الجدل حول الإبادة الجماعية؛ مثل المجموعة الإثنية والقومية، وأدت الصعوبات المحيطة بالتعرف الموضوعي إلى نُشوء معيارٍ ذاتي، كما هي الحال مع فكرة المُجتمعات المُتَخيلة[35]. إن وضع الأمم وغيرها في المخيلة يجعل من فكرتهم أكثر ترابطًا، ولكنه أيضًا يُصعِّب تحديد الذي يبني الأمم في لحظة زمنية مُعينة، حتى ولو كان واقع الأمة مؤسسًا بصورة ذاتية مشتركة بين بعض أعضائها، فإنه لا يتغلب على مشكلة نسب العضوية لأشخاص لا يتشاركون الهوية نفسها، ويُدركُ علم الاجتماع النَّسَب غير الصحيح لعامل

الجمعيـة والهوية للتصنيفـات الاجتماعية، ويصفونه بـ «المجموعاتية»[36]، وهي مشكلة جدية في بُحوث الإبادة الجماعية.

أدركت دراسات الإبادة الجماعية هذه الصعوبات منذ وقت طويل، إلا أنها جُمعت في الأساس بحقيقة أن مفهوم المعتدين على المجموعة يبدأ بتعريف الإبادة الجماعية -أكد تعريف تشوك وجوناسون ذلك- في حين تشكل مفاهيم المُهَاجمين والطرف الثالث مسألةً مهمةً لديناميتها ونتائجها، يحلُّ مان المشكلة بصورة براغماتية باحتوائه لها بالطريقتين؛ الإثنية هي مجموعة تُعرِّفُ نفسها، أو يُعرِّفها الآخرون بامتلاكها لنسل وثقافة مشتركين[37]، ويناقشُ قائلًا: «إن الفاعلين الجمعيين المناسبين عديدون، وينبثق بعضهم عن عملية التصعيد نفسها، تدخلُ الهويات المبنية على أساس العلاقة بالدولة والطبقة الاجتماعية والاحتلال والمنطقة والجيل والجنس وما شابه حينًا، وتخرج أحيانًا أُخرى من الهويات الإثنية، وتُعيد توجيه الإثنية في أثناء قيامها بذلك»[38]، حتى إن شاباس يقرُّ قائلًا: «يبدو تحديد معنى المجموعات المحمية بموجب الاتفاقية وكأنه يفرض درجة من الذاتية، فالمُتهجم هو الذي يُعرِّفُ حالة الضحية الفردية كعضو من مجموعة محمية من جانب الاتفاقية»[39]، ومع ذلك فهو يصرف النظر عن مُقاربة الذاتية التي تقول بأنه «إذا رأى المُتهجم المجموعة بناءً على أنها مجموعة قومية أو عرقية أو إثنية أو دينية، فينبغي أن يكون ذلك كافيًا، وأن عيوبها تتمثل بسماحها نظريًّا على الأقل بارتكاب الإبادة الجماعية ضد مجموعة ليس لها أي وجود عيني حقيقي... وتتعثر المقاربة الذاتية في تقدمها؛ لأن القانون لا يستطيع أن يأذن بأن تُعرَّف الجريمة من جانب المتهجم وحده، ولذلك يكون من الضرورة تحديد وجود عيني ما للمجموعات الأربع»[40].

لكن غينيل ماترو Guenael Mettraux يثبت عدم مطابقة الطلب القانوني للوجود العيني، ويقول إن المجموعات تحتاج فقط إلى التمتع ولو بصورة من صور هذا الوجود[41].

في الحقيقة أن تعريف الجناة للمجموعات التي يستهدفونها لا يتطلب تعريفهم للجريمة، فدرجة «حقيقة» المجموعة التي عرَّفها المعتدون غير متصلة بتعريف الإبادة الجماعية بوصفها مجموعةً من الأفعال، فالإبادة الجماعية تنطوي على محاولة للقضاء على تجمع سُكاني مصنف بأنه مجموعة، بغض النظر عن درجة تطابق المجموعة التي حددها الجناة مع تعريف مجموعة حقيقية، المجمع عليها ذاتيًّا من أعضائها أو التي يمكن تحديدها بموضوعية من المراقبين، ومن ناحية اجتماعية وجنائية تنشأ الإبادة الجماعية من ارتكاب أعمال عنف ضدَّ أشخاصٍ معنيين، مصحوبةً بأهدافٍ سياسية تُظهِرُ العِداء تجاه مجموعة ما، ويتشارك منظرو الإبادة الجماعية الذين يتمسكون بمعيار الحقيقية الخطأ النظري النموذجي نفسه مع مرتكبي الإبادة الجماعية أنفسهم، يُشير نايجل إلترينغهام إلى أنه «يستمر البحثُ عن حقيقة تصنيفية قائمة في استعداد الإنسان منذ أي وقت مضى إلى الوقت الحاضر، وافتراضه المُسَلّم به، أو طريقته الذهنية في أن الفروقات الاجتماعية ضرورة استدلالية؛ طبيعية وبديهية وحاضرة على الدوام، وإذا أردنا أن نتجنب ما يُسميه رينيه ليمرشاند التقييد لما هو بديهي بصورة واضحة، فلا بد لنا أن ندرك أن تصنيفات كهذه نحنُ من ابتدعها»[42]، وتنفي تجربة هؤلاء المنظرين هذا الافتراض «إذ تنشأ المشكلات... عندما نضع المادية في غير موضعها، ونشرّعُ في إثبات أن مفاهيمنا المجردة وأنواعنا النموذجية تتوافق مع الحقيقة

بـدلًا مـن كونها تشـكل تقديـرات مشـروطة»[43]، وعندما يحـاول مرتكبـو الإبادة الجماعيـة فرض التصنيفـات التـي يتمسـكون بها، فإنهـم يختلقـون أو يعيدون تشـكيل ما تخيلوه موجودًا مسـبقًا، وكما تُشـير فاين فإن «السلطات الألمانية... عرّفت وأحصت اليهود؛ إذ لم يكن ثمة مؤشر موضوعي لمعيارهم المزعوم حول اليهودية بوصفها عرقًا، التي ميَّزت بين اليهود والآريين من حيث التصنيف»[44]، وفي السـياق نفسه يشير إلترينغهام إلى أن «البنية المنسوبة إلى مجتمعٍ مُتخيلٍ قـد تمـت فـي رواندا، حيـثُ حددت هويـة مصدقة مكتوبـة على بطاقـات الهوية الشـخصية، وشـهادات الميـلاد انتمـاءات الشـخص الإثنيـة»[45]، وفـي محاولـة لمُلاءمـة تلـك الحالات مع الفئات في الاتفاقية، أو مـع تعريف آخر للمجموعات الواقعـة ضحيةً للإبادة الجماعية، يرتكب المنظرون الخطأ نفسـه بغض النظر عـن نواياهـم المختلفـة «تنطـوي محاولة ملاءمـة المجموعـات المتنوعة لإطار الإثنية على حيلة من جانب المُحلل المُصنِّف»[46].

تجـادل فاين إنه لم يكن بوسـع السـلطات النازية تعريـف اليهودية «لو لم يكـن هنـاك مجتمع يهودي فعلـي له مؤسسـاته الخاصة، ولم تسـتحضر النازية أفكارهـا عـن اليهوديـة من الفـراغ، بل إنها اسـتندت إلى تاريـخ طويل من فكرة معـاداة السـامية، وتفاعلت معـاداة السـامية التاريخية والسياسـات النازية مع الأفـكار اليهوديـة للتُـراث والمجتمـع، وعلـى غـرار الإيديولوجيات كلها يؤسـس الفكر المرتبط بالإبادة الجماعية خيالاته انطلاقًا من عناصر حقيقية. تختلف الدرجـةُ التـي تلائم فيها البُنـى الإيديولوجية لمرتكبي الإبـادة الجماعية أفكارَ المسـتهدَفين أنفسـهم عـن المجتمـع، وما يبعث على الدهشـة أكثـر من عنصر الحقيقـة فهو الخاصيـة التُخيلية للفكر المرتبط بالإبـادة الجماعية بأكمله، ولا

بد للمعتدين من أجل استهداف مجموعة اجتماعية بغرض القضاء عليها بدنيًّا واجتماعيًّا أن يبتعدوا عن الواقع بصورة أساسية، ويجب عليهم أن يروا جماهير الأفراد والعائلات التي تعيش في المجتمعات المتباينة من خلال عدسة مُشوهة للتصنيف الزائف؛ بغرَضِ تحويلهم إلى عدو مشترك من نوع يتحتم سحق أساليب حياته ووجوده البدني بوحشية؛ ولتحقيق ذلك التحول يصبح الخلاف بين مفاهيم المعتدين والضحايا محتمًا.

يعني هذا أن مرتكبي الإبادة الجماعية يُحرِّفون بطريقة لا تتغير صورة الشعب المستهدَف، ويُناقضون فهم الأخير لذاته، وللانفصال خاصية مزدوجة، وتعاريف مختلفة للهوية الجمعية وغير الهوية، وأفكار مختلفة عن الانتماء الفردي وعدم الانتماء، وحتى عندما يحدث خلاف بسيط حول أحدهما -قد لا يكون الأرمن والأتراك العثمانيون اختلفوا كثيرًا حول من كان أرمنيًّا- يعبِّر المعتدون عن إدراكٍ غير صحيح لتجمع سكاني كامل بوصفه عدوًّا خطيرًا يهدد أمتهم، وتأخذ اعتقادات من هذا القبيل أشكالًا كثيرة مختلفة، ولكنها تعكس لا منطقية أساسية؛ أي إدراك مجموعة اجتماعية بوصفها عدوًا يجب القضاء عليه بطريقة لا يُجيزها إلا عدو مسلح آخر؛ ولأنه لا يمكن للتجمعات السكانية المدنية غير المسلحة أن تتساوى مع الأعداء المسلحين حتى وإن كانت تربطهم بهم علاقة ما، فإن الإبادة الجماعية تصبح ممكنةً عندما يُحرِّف مرتكبو الإبادة الجماعية صورة المجموعات المستهدَفة في أذهانهم وصولًا إلى داعميهم، وفي نهاية المطاف إلى المستهدَفين باستخدام العنف، وتكمنُ المفارقة أن الفعل القمعي والعنيف والإجرامي سيُنتج حتمًا أعداء حقيقيين بين ضحاياه.

تدمير المجموعات

إذا كانت المجموعات تُثير مسائل اجتماعية أساسية، فإن تدمير المجموعات يفعل الشيء ذاته، إذ يُثير كيفية تعريف عملية الإبادة الجماعية عالميًّا، كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة مُخطئةً عندما بدأت صياغة الاتفاقية بإصرارها على أن الإبادة الجماعية قتلت شعبًا ما بالطريقة نفسها التي تسببت فيها جريمة قتل بقتل فردٍ ما، فالتجمعات الاجتماعية لا تشبه الأفراد، ومن ثمَّ لا يشبه قتلها أو تدميرها قتل بشرٍ مجسدين كذلك، ووجود نزعة قوية في نظرية الإبادة الجماعية نحو تقليص التدمير إلى أبعاده البدنية والحيوية، وبذلك يساوي تدمير المجموعة قتل أعضائها من الأفراد، إلا إن هذا الاعتبار مفكك اجتماعيًّا حتى ضمن شروطه هو؛ لأن المجموعات بنًى اجتماعية لا يمكن بناؤها ولا تدميرها ببساطة، أو من خلال أجساد أعضائها من الأفراد، ولا يمكن اختصار الإبادة الجماعية في الحسابات الجسدية. يقترح كريستوفر باول أن الإبادة الجماعية تُدمر ما سماه نوربرت إلياس Norbert Elias بـ «التشكيلات أو الشبكات الديناميكية لعلاقات القوة»[47]. رغم أن علماء اجتماع آخرين قد يستخدمون مصطلحات مختلفة، إلا أنه يمكن لنا أن نتفق على أن تهديد وجود تجمع سكاني اجتماعي أمر محوري في تدمير المجموعة.

ولتفسير ذلك بطريقة مناسبة، يجب أن يحتوي على رابط يربط بين تدمير أساليب الحياة المشتركة والمؤسسات من ناحية، وإيذاء الأفراد التي تشتمل على الأذى الجسدي في معظم الحالات من ناحية أخرى. كتبَ لِمكن «تُوَجَّه الإبادة الجماعية نحو المجموعات القومية بصفتها كيانًا، و تُوَجَّه الأفعال نحو

الأفراد، ليس لمقدرتهم الفردية بل لكونهم أعضاء في المجموعة القومية»[48]، فالعنفُ ضد الأفراد وسيلة للوصول إلى غاية تدمير المجموعة، ولكن إذا لم تكن المجموعات محدَّدة بصورة واضحة كمجتمعات متماسكة أو جمعيات، وإذا كانت مفاهيم المعتدين عن المجموعات قائمةً على تحريفات خيالية جزئية عن التجمعات السكانية الحقيقية والمجموعات، فلن تكون المواءمة بين الحملات المعادية للمجموعات والأفعال الممارَسة ضد الأفراد قوية.

ثمة خطر شديد متأصل في المفهوم المُبالَغِ في إكسابه طابع العقلانية حول الفعل المُتعمَّد في تقديم الإبادة الجماعية، بوصفها منطقية نافعة أكثر مما هي عليه في الواقع، عادةً ما يمتلك المعتدون مجتمعين وأفرادًا أهدافًا وغايات ودوافع متعددة، ولذلك لا يمكن تفسير تجربة الضحية عن العنف في ضوء الفعل المنطقي ضد مجموعة مستهدفة بعينها، وينبغي للفهم أن يأخذ بالحسبان تجارب الضحايا الفرديين، ومداركهم الخاصة، ولاسيما فهمهم للعنف على أنه اعتباطي وعقيم وغير منطقي، ويعكس هذا الخاصيةَ اللاإنسانية والمنظمة بيروقراطيًّا لحملات الإبادة الجماعية، ولكنه يعكس أيضًا ممارسة الحملات الفوضوية والعشوائية ظاهريًّا على الأرض، وتَظهر هذه التناقضات في كيفية مُهاجمة الأفراد، واختبار تحويلهم إلى ضحايا، فيُصبح التوتر بين الدافع المتعمد المعادي للمجموعات، والأذى الفردي المُجرَّب لا مفرَّ منه.

تدمير المجموعة لا يمكن أن يحدث دون تهديد عناصرها بالعنف، ولا يمكن أن يشمل التدمير البدني الأفراد كلهم، لذلك تختلف العلاقات القائمة بين تدمير المجموعة وقتل الفرد وفقًا لأهداف المعتدين، وأيديولوجيتهم، ونوع السيطرة التي يبسطونها على التجمع السكاني المستهدَف، ونجاحهم العملي.

«إن الاختلاف في مستوى القتل جوهري بالنسبة إلى الإبادة الجماعية، ومختلف عن تعريف الفرق بين الإبادة الجماعية والأشكال الأخرى من القمع»[49]؛ فأن تقتل مجموعة لا يمكن أن يعني إلا تدمير قوتها المفترضة، وأساليب حياتها الاعتيادية، ومؤسساتها، وقليل من مرتكبي الإبادة الجماعية يهدفون لقتل جميع أعضاء المجموعات التي استهدفوها، وحتى عندما يهدفون إلى ذلك فلن يقتلوا جميع أعضاء المجموعة لأنها كبيرة؛ إذ سيتمكن بعضهم من النجاة؛ إما بإخفاء هويتهم بوصفهم منتمين للمجموعة، أو بهروبهم من قبضة القوة المرتبطة بالإبادة الجماعية، ويُجادل بومان قائلًا: «نادرًا ما تهدف الإبادة الجماعية العادية -إن لم يكن أبدًا- إلى الإفناء الكامل للمجموعة؛ فهدف العنف هو القضاء على الفئة المُحددة بوصفها مجتمعًا حيويًّا قادرًا على تخليد نفسه، والدفاع عن هويته»[50]، وحتى هذا أمر صعب التحقيق بالنسبة إلى مرتكبي الإبادة الجماعية، إذ إن الإبادة الجماعية الناجحة نادرًا ما تُدمر الوجود الاجتماعي والثقافي لمجموعة ما بالكامل؛ بل تُدمر أساسه الأرضي، وحضوره البدني في موطنه فقط، فالإبادة الجماعية الأرمنية التي وقعت عام 1915م مثال بارز، فبغض النظر عن نجاح الحملة الإجرامية في إرغام الأرمن على الخروج من الأناضول، نجا أفراد كُثُر، وبقيت الهوية الأرمنية في الشتات، حيثُ عززها الوعي بحجم الكارثة.

منح دور مهم لتجارب الضحايا من الأفراد، ومفاهيمهم، لا يُشبه إعطاء أولوية بسيطة لوجهة نظر الضحايا في فهم الإبادة الجماعية، وأقل من ذلك إعطاء الأولوية للمخصصات المشتركة لتجربة الضحية لأولئك الذين يدَّعون التحدث نيابة عن مجموعات مُعينة، ويطرح ديرك موزس «يُقدِّم

ممثلو مجموعات الضحايا ادعاءاتٍ غير متناسبة، وتنافسية، وتساهم إصابات المجموعة في إعاقة التطور المرتبط بالمفاهيم والإدراك المُتبادل؛ الأمر الذي يؤدي إلى نزاعات عقيمة كتلك التي تُعارض تفرد المحرقة أمام الإبادات الجماعية للسكان الأصليين، لذلك لابد من وجود منظور نقدي يفوق منظور الضحايا، ويفوق منظور المعتدين وسلالاتهم»[51].

المدنيون: المفهوم الغائب

يضع هذا النقاش نظرية الإبادة الجماعية في ورطة، فإذا رفضنا تعريف المستهدَفين في الإبادة الجماعية بناءً على أنواع معينة من الهوية، ومعيار المجموعات الحقيقية، فسيبدو وكأننا خرجنا دون قاسم مشترك سوى أن تلك المجموعات عُرِّفت من جانب المعتدين عليها، ومع ذلك وفي حين أن مرتكبي الإبادة الجماعية يُعرّفون شخصيات مجموعاتهم المستهدَفة بذاتها؛ فجليٌّ أنهم لا يُعرِّفون المستهدَفين من الإبادة الجماعية، فقد أُغفِلَت تشاركية أساسية للمجموعة والضحايا من الأفراد عن النقاش، ورغم أن الناس يُستهدفون بسبب هوياتهم المحددة وليس لأنهم مدنيون، فإن هويتهم كمدنيين ضمن التجمع السكاني هي ما تجعل استهدافهم مرتبطًا بالإبادة الجماعية، «وحقيقة كون المعتدين في الإبادة الجماعية مسلحين عمومًا ومنظمين عسكريًّا، والضحايا عُزّل وغير منظمين عسكريًّا هي ما يفصل هذا الشكل من العنف السياسي عن غيره، ولذلك تكون المجموعات أو التجمعات السكانية المُستهدَفة بالإبادة الجماعية مدنية الشخصية، والحلقة المفقودة في دراسات الإبادة الجماعية هي الفرق الاجتماعي المحوري بين المُقاتلين والمدنيين أو غير المُقاتلين»[52]،

ومـن المفاجـئ أن نجد أنه رغم أن هذا الفـرق المرتبط بالمفاهيم قد طُوِّر في قانون الحرب، ووُظِّف على نحو واسـع في التحليل والجدل، فإنه لا يتمتع بمركزٍ محوري في الخطاب حول الإبادة الجماعية، حتى وإن كان لِمكن قد أشـار إليه، وعلاوة على ذلك فإنه «لم يُبحث فيه على الإطلاق ضمن نظرية اجتماعية حتى في سياق الحرب»[53] (راجع الإطار رقم 9.2).

ثمة سبب وراء عدم وضع خاصية الإبادة الجماعية المنطوية على معاداة المدنيين فـي المُقدمة؛ وهـو الرغبة في السـماح لأفكار المعتدين برسـم إطارٍ للإبـادة الجماعيـة، الأمر الذي انتقدته فـي الفصل السـابق، وإذا أخذنا أفكار المعتدي دليلًا، فستطمس الإبادة الجماعية فئة المدنيين. يُنكر مرتكبو الإبادة الجماعية فكرة المدنية بفرضهم على التجمع السكاني المُستهدَف هويةً واحدة ومطلقـة، وتُبـرر الموت، فهم ينظرون إلـى المدنيين العُـزل بوصفهم جزءًا من عـدو شرس ومقاتـل، ويُنكرون الفرق بيـن المقاتلين والمدنييـن، وينظرون إلى الآخرين بوصفهم أعداء مسلحين، ولا يمكن تعريف الإبادة الجماعية بالاعتماد علـى أفعـال المعتديـن ومعتقداتهم وحسـب، إذ تنطـوي الإبـادة الجماعية على علاقـات بيـن أولئك الفاعلين وفاعليـن آخرين -متمثلين بالتجمعات السـكانية المسـتهدَفة وبالطرف الثالث- وتكون مداركهـم مهمةً، وتُعزز الإبادة الجماعية توافـق الضحايـا مع مُجتمعـات مُهاجَمة محـددة، إلا أنهم يدركـون التباين بين حالتهـم الخاصـة غير المسـلحة، وخاصيـة مهاجميهم المسـلحين، الأمر الذي يعـزز هوياتهـم المدنيـة، يُعرِّف الضحايا أنفسـهم بصورة نموذجيـة في الوقت نفسه من خلال هوياتهم المدنية الخاصة.

الإطار 9.2 المدنيون: فئة أساسية

يعدُّ المدنيون والمقاتلون برأي كرمة نابلسي «التصنيفين الأكثر شيوعًا في التداول، والترتيب المعياري للقانون الإنساني الدولي»[54]، وقد طُوِّر مفهوم المدني بصفته شخصًا غير الشخص المقاتل، وابتدعه الأوروبيون من مؤسسي القانون الدولي الخاص بالحرب في القرنين السابع عشر والثامن عشر، من أجل حماية الجنود على أنهم المقاتلون الوحيدون ذوو الشرعية، وعندما تم تعريف قوانين الحرب الحديثة في مؤتمر السلام في مدينة لاهاي عام 1907م، (لم تكن حمايةُ المدنيين المشكلةَ المركزية التي شغلت بال مشرعي القانون، وإنما كانت تعريف أنماط المقاتلين الذين كان على القوانين أن تشملهم)[55]، وكان المدنيون فئة فائضة، تشمل من ليس له مكان في القتال «لقد كان التمييز بين المقاتلين الشرعيين وغير الشرعيين المبدأ الأساسي الداعم لنظام قوانين الحرب بأكمله، وجرَّم هذا المعيار المشاركة المدنية سياسية كانت أم عسكرية في مقاومة الاحتلال العسكري»[56].

اتفاقيات جنيف

لم يأخذ التأويل الإنساني بعده حقًّا إلا مع اتفاقية جنيف الرابعة (اتفاقية المدنيين) التي عقدت عام 1949م، إذ كان لحقوقيي منتصف القرن العشرين نظرة مختلفة تمامًا عن أسلافهم، فرأوا أن «المدنيين أصبحوا فئة مميزة تحت القانون الدولي»[57]، وكان التطور الأهم «الحظرَ الكلي لمعظم الأدوات التقليدية التي استخدمتها الجيوش المحتلة لمعاقبة المقاومة المدنية»[58]، وكان الهدف منع تكرار اعتداءات محتلي المحور على المدنيين التي لم يسبق لها مثيل، وكان الهدف هو نفسه الدافع الذي حثَّ لِمكن على تعريف الإبادة الجماعية، ولم تكن مصادفة أن أتت اتفاقيات جنيف في غضون أشهر بعد تبني اتفاقية الإبادة الجماعية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وعكست الأولوية نفسها المتمثلة

بحماية التجمعات السكانية غير المسلحة من تجاوزات القوة المسلحة المنظمة، وهذه التحولات «أكدت وصف عصر ما بعد الحرب بأنه بداية القانون الإنساني الدولي بدلًا من بداية «قوانين الحرب وأعرافها الواردة في المؤتمر المنعقد في لاهاي»[59].

إن اتفاقيات جنيف تصادق بوضوح على مبدأ «التمييز بين التجمع السكاني المدني والمقاتلين، والأهداف المدنية والأغراض العسكرية، وتطلب حماية حياة المدنيين، واحترام حقوق الإنسان الأساسية، والمعاملة الإنسانية، وفي تعريفها المدنيين تهدف إلى إزالة أكبر قدر ممكن من الغموض بطلب اعتبار الشخص مدنيًّا في حال الشك فيما إذا كان مدنيًّا أم لا، وألا يحرِم وجودُ أفراد لا يندرجون في تعريف المدنيين داخل التجمع السكاني المدني ذلك التجمع من صفته المدنية»[60].

المدنيون بصفتهم تصنيفًا مُتنازعًا عليه

إن فكرة البراءة مركزية بالنسبة إلى مفهوم المدني، وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية nocens، أي أن تؤذي، والمعنى هنا أن «البريء هو من لا يسبب الأذى»[61] وهكذا «فإن أفكار التمييز والتقييد وعدم القتال والبراءة... تعد المكونات الرئيسة في بناء فكرة المدنية»[62]، وتصبح فكرة المدنية عالمية، أو هوية اجتماعية ذات مرتبة عليا، وهو اعتقاد أننا جميعًا بغض النظر عمن نحن في جانبه نتمتع بهوية مشتركة أعظم، وأننا كائنات إنسانية أكثر من الهويات المعينة التي تمنحنا إياها الحرب بصفة «أعداء أو حلفاء»[63]، إلا أن التصنيف المدني كان مختَلَفًا عليه بشكل كبير في المجالين القانوني والعسكري، رغم أن الفرق في الغالب بين شخص يقاتل وآخر لا يقاتل واضح، إلا أن تطورات عديدة تعرِّض ذلك التفريق للخطر، وتجعل الهوية المدنية ضبابية في الحرب الأهلية والثورية، وأصبح العديد من المدنيين مقاتلين غير نظاميين، بينما في الحرب الكلية ثمة مشاركة موسعة مدنية غير عسكرية، وغالبًا ما يعتقد السياسيون

والجنود أن علاقة الشخص المدني الأخلاقية أو السياسية أو المادية مع جهود حرب الأعداء، سواء كانت بصفة عامل ذخيرة، أو مزارع أطعمة، أو منتخِب، أو متعاطف من الناحية العقائدية، أو أب يحمل ولاء لابنه المقاتل... تضع الأخلاقيات المدنية موضع شبهة...، ومن هذا المنطلق فإن «أعداء بصورة أفراد كأولئك قد لا يكونون مسلحين، لكن ما يزال من الممكن أن يكونوا مؤذين بطرق أخرى»[64]، يدَّعي فيلسوف الحرب الأخلاقي الرائد مايكل والزر أن الحد الظاهري بين المدني والمقاتل «قد يكون مرسومًا بكثير من الدقة»[65]، وقد أدت تلك الآراء إلى تآكل أو تأهيل حماية المدنيين، مع ابتكار شخص قانوني جديد شبيه بالمقاتل، كان يُعتقد أنه من الملائم اتخاذ بعض الحماية القانونية بعيدًا عنه، بيد أن تعريف ذلك الكم من الحماية بدا صعبًا، وبدا «تشويشُ التفريقِ القديم الواضح مدمرًا للذات، بحسب معظم القانونيين وفلاسفة الحروب الأخلاقيين»[66] ويعلق جيفري بيست قائلًا: «إن ما يهمنا هو وجوب اقتراح نمط هجين غريب»[67].

المدنيون والإبادة الجماعية

جادل لِمكن في أن الإبادة الجماعية نقيض المبدأ الكامن في قوانين الحرب الذي ينص على أن الحرب موجهة ضد السيادات والجيوش، لا ضد التابعين والمدنيين[68]، فالإبادة الجماعية حرب ضد المدنيين الذين يُعَدُّون العدو فيها، ويختار مرتكبو عمليات الإبادة «المزايدة على فكرة الهوية المدنية بأخرى منفردة تبرر الموت، لا يستطيع الشعب المساومة عليها، وهذا الإدراك المنفرد للعدو عظيم الأهمية في العقيدة العرقية، أو المتعلقة بالإبادة الجماعية أو الاستبدادية»[69]، وعلى النقيض من ذلك «تبقى مبادئ التفرقة بين المدني الحقيقي والمقاتل الحقيقي أساسية، ليس بالنسبة إلى قانون حرب مقبول أخلاقيًّا»[70] وحسب، بل أيضًا بالنسبة إلى أي فهم جدي للإبادة الجماعية، فالمدنيون والمقاتلون تصنيفان اجتماعيان وقانونيان، الأمر الذي من شأنه أن ينير فهمنا للحرب والإبادة الجماعية.

يعرِّف الضحايا أنفسهم بصورة نمطية ومتزامنة من خلال هويات مدنية ومعينة، وتعترف المنظمات والأكاديميات الدولية بهويات معينة، لكن عندما نجرِّم الأفعال التدميرية ضمن مفهوم الإبادة الجماعية، فنحن بذلك نضع الهوية المدنية للضحايا في المقدمة.

يثير ذلك قضية تتعلق بالمنهجية، فإذا عرَّفنا الإبادة الجماعية على أنها نزاع بين منظمات قوة مسلحة، ومجموعات مدنية بعينها، فهل نختار بفعلنا هذا إدراك ضحية وطرف ثالث للوضع المدني على تركيز الجاني على هويات معينة؟ وفي عملية تشكيل مفهومنا البنيوي، فهل نترجم من وجهات نظر الضحية والطرف الثالث، ونقلب تصورات الجاني؟ قد يكون ذلك مشروعًا -الإبادة الجماعية تتطلب التفكيك، بالإضافة إلى الفهم أكثر من أي شيء آخر- لكنه يخالف فكرة إعطاء أولوية مبدئية لتأطير الفاعلين الذاتي لأفعالهم؛ ولذلك فالسؤال المهم لتعريف المدني هو فيما إذا كانت الفكرة تبرز ذات أهمية في عقول الجناة أنفسهم.

تعد الفكرة القائلة أن مرتكبي الإبادة الجماعية لا يميزون بين الأعداء الذين يقومون بتدميرهم بالغة البساطة؛ لأن عقلية مرتكبي الإبادة الجماعية تصنف بشكل عام، بل وبصورة يملؤها الهوس، فالجناة يعرفون أعداء اجتماعيين متعددين، وثمة أدلة وافرة على أنهم يميزون بين مجموعات أعدائهم؛ إذ يُعاملون الرجال على نحو مختلف عن النساء، والأطفال وكبار السن بصورة تختلف عمن هم في سن الإنتاج، والأغنياء والمثقفين بصورة مغايرة للفقراء وغير المثقفين، تذكَّر أن العرقية شكل عقائدي، وليست المادة الكاملة للعنف المتعلق بالإبادة الجماعية، وحالما نتفحص ممارسات مرتكبي

عمليـات الإبـادة الجماعيـة، يتضـح أننـا على دراية جيـدة بالفرق بيـن الأعداء المدنيين والمسلحين.

لا تتضح المفارقة المتصلة بتعريف المدنيين بأنهم أعداء بمعنى عسكري، وشـنُّ الحـرب عليهـم بالنسـبة إلـى الضحايـا والأطـراف الثالثـة وحسـب، بـل بالنسـبة إلى مرتكبي الإبادات الجماعية أيضًا، فهم يعرفون الفرق لأن التقاليد الأساسية للاعتقاد والفكر تعترف به، حالها كحال خطابات الحرب، والثقافات والمجتمعات كلها؛ بسبب كيفية مأسسة القوة المسلحة في المجتمعات الحديثة كافـة، وبسـبب كيفيـة عمل ذلـك التمييـز بينهم وبيـن مجتمعهـم الخاص بهم، وأكثر ما يصدم من الأدلة لإدراك المدنيين هو الطريقة التي يرتب فيها الجناة عملية الإبادة الجماعية، فهم يفهمون على الدوام الفرق بين تدمير عدو مسـلح وسـحق مجموعـة مدنيـة؛ إذ إن قـدرًا أكبـر من العنـف المحدود، مع قـدر أكبر من الأسلحة الأساسية سيكون كفيلًا بترهيب المدنيين غير المسلحين وقتلهم، فليـس ثمة تنافـس تقني أو تكتيكي، ولا سـباق تسـليح أو سـباق إسـتراتيجي، ولا حاجة إلى تأسيـس أفضلية عسـكرية، فالتحديات بالنسـبة إلـى مرتكبي الإبادة الجماعية، سياسية وعقائدية ولوجستية وإدارية، وإذا ما صُمِّمت تقنيات الإبادة الشـنيعة للاسـتجابة لها، فإن لتلك ترتيبًا مختلفًا عن تقنيات التدمير حتى في أكثـر الحـروب الحديثـة قذارة، وعنـد تنظيمهم لإبـادة جماعية، يـدرك القادة وصناع السياسة على حد سواء السمة المدنية للتجمع السكاني الذي يهاجمون، ويقدم الجناة ضحاياهم للاستهلاك الشعبي على أنهم مرتبطون بطرق شائنة بالأعـداء المسـلحين، ويقومـون بتغطيـة أو إنـكار العنف الذي يمارسـونه، ويعدُّ الإنـكار العالمـي تأكيدًا أساسـيًّا أن مرتكبي الإبادة الجماعية عـادة ما يدركون

أنـه مـن الممكـن عـدُّ أهدافهم مدنييـن، من خـلال الفكـرة المتمثلة بـالنساء والأطفـال، وأيًّـا كانـت العقيدة الجديـدة التي ابتدعوهـا لتبرير وحشـيتهم، لم يتم اسـتبعادهم مـن المعايير التاريخية لمجتمعاتهـم، أو من صور فهم الحرب المشروعة؛ ليتمكنوا من حجب فئة المدنيين كليًّا.

إن لـم نعـرِّف الأهـداف علـى أنهـا مدنيـة فنحـن بذلـك نخاطـر بقولبـة تعريفنا للإبادة الجماعية بناء على التصنيفات غير المستقرة التي يستخدمها مرتكبـو عمليـات الإبـادة الجماعيـة، وعلينـا أن نتذكـر أن الضحايـا الأفراد قد لا يعـدون أنفسـهم منتميـن إلـى أي جماعة يتم اسـتهدافها، وقـد لا يكون قتلهم مرتبطًـا بانتمائهم إلى مجموعة بعينها، وتعرفـت تقارير قوات المهام في فرقة الحمايـة SS Einsatzgruppen فـي صحـوة غـزو الاتحـاد السـوفييتي إلـى مـا لا يقـل عن أربـع وأربعين مجموعـة مسـتهدفة متداخلة، «بعضها عرقـي، وبعضها الآخـر سياسـي، وأخرى غامضـة الهوية... وكان الضحايا كلّهـم تقريبًا مدنيين مسالمين»[71]. عندما يضغط قاتل من سرية الحماية الزناد، فهل بإمكان ضحيته أن تعلم -أو تهتم- أنها قُتلت لأنها من السـلاف، أو الشـيوعيين أو اليهود؟ حتى وإن أظهـر الجنـاة فيمـا بعـد تقارير مروعة تدّعـي تفصيل أعـداد الضحايا في تصنيفـات مختلفـة، فهـل بإمكاننا نحـن المؤرخين وعلماء الاجتمـاع بعد عقود عدة من الآن أن نميز هذه الفروقات بشيء من حس التأكيد؟ هل ينبغي لنا حتى محاولة فعل ذلك؟.

إن مخططًا عامًا للإبادة الجماعية بحاجة إلى التركيز على كل ما تجتمع بـه حمـلات الإبـادة الجماعيـة، وليـس ذلـك تدميـر نمـط مجموعـة بعينها، بل السمة المدنية للتجمع السكاني المعتدى عليه، ورغم استهداف الضحايا بسبب

هوياتهم المعينة المفترضة، إلا أن السمة المدنية هي الصفة المشتركة لكل من الأهداف التي تشكل المجموعات المستهدفة، والضحايا الفردية في حوادث الإبادة الجماعية كلها، ويرسم استهداف المدنيين الحدود بين الإبادة الجماعية والحرب، ويعرِّف لا أخلاقيتها ولا قانونيتها الشاملتين؛ وبذا يجب أن يكون مفهوم المدني مركزيًّا بالنسبة إلى فهمنا.

المقاومة

إن تعريف الإبادة الجماعية أنها تسليط القوة المسلحة ضد المدنيين، له نتائجه العميقة فيما يتعلق بسمته الغالب عليها النزاع، فيترك النزاع ذو صبغة الإبادة الجماعية الصرفة (أي فقط بين مرتكبي الإبادة الجماعية ومستهدفيهم) المقاومةَ المدنية (غير المسلحة) مفتوحةً بالمرتبة الأولى، إذ يصعب على تجمع السكان المدني وحده ارتجال مقاومة مسلحة فعالة، وقد تكون المقاومة المدنية طريقة لها قيمتها في إحباط سياسات معينة ستحمل صبغة الإبادة الجماعية، تاركةً بذلك مجالًا للهروب والنجاة، ومحافظةً على الترابط الأخلاقي والاجتماعي بين الضحايا، ومن كل تلك المنطلقات يتضح ببساطة أن لا مفر من المقاومة المدنية؛ فما لا يمكن تصوره هو ألا يحاول أي تجمع سكاني حماية كينونته ضد اعتداء عنيف، حتى وإن تمثل ذلك بمحاولة الهروب، ومن المؤكد أن المقاومة المدنية وحدها غير ملائمة لهزيمة القوة المسلحة الساحقة، وسيتجه المدنيون نحو البحث عن ردود مسلحة، وليس ذلك عن طريق مقاومتهم وحسب، بل أيضًا عن طريق التحالف مع فاعلين مسلحين منظمين، فحالما تبدأ حملة إبادة جماعية بالتحرك، قد يكون الفعل المسلح

أساسيًّا لإيقافها، رغم أن الضغوط السياسية والاقتصادية قد تحقق النتيجة نفسها، وإذا كانت الإبادة الجماعية حربًا ضد المدنيين، فهي تميل لأن تصبح -من خلال المقاومة المسلحة والتدخل- حربًا عاديةً أكثر، ويضيف ذاك الميل قيمة على قدرة التجمع السكاني المدني، ليس على ارتجال مقاومة عسكرية وحسب، بل على إيجاد حلفاء عسكريين، وربط المقاومة بالحرب العادية، أو على الأقل التهديد بالتدخل القسري، ومن هنا تعد المقاومة في النزاعات النمطية الهجينة مدنية ومسلحة.

ربط المقاومة بالحرب من شأنه أيضًا أن يعقّد مواقف التجمعات السكانية المهددة، فالمقاومة المسلحة للقمع الذي يسبق الإبادة الجماعية قد يساعد الأنظمة الجائرة على السير نحو ارتكاب إبادة جماعية، فعلى سبيل المثال يشير نقاد جيش تحرير كوسوفو الألبان إلى أن «الناس العاديين هم من دفع ثمن كفاحهم المسلح... إذ كانت نسبة 95 بالمئة من الألبان الذين قُتلوا مدنيين، و95 بالمئة فقط من جيش تحرير كوسوفو KLA»[72]، وعندما استدعى القمع الصربي تدخل حلف شمال الأطلسي الناتو، ردَّ القائد الصربي سلوبودان ميلوزشيفيك بتصعيد التدمير ليشمل المجتمع الألباني برمته، وقام بطرد أغلبية التجمع السكاني من كوسوفو بحملة من القتل والترويع، وقام حلف الناتو بتصعيد عمليات قصفه، ومكّن ما يزيد على مليون لاجئ من العودة إلى ديارهم، الأمر الذي علّل حملاته وحملات KLA في عيون المدنيين، لكن «ساعدت حرب KLA على إعادة كوسوفو إلى حالتها وقت الإبادة الجماعية، متسببة بخلع سياسةٍ معرقَلَةٍ من المقاومة المدنية»[73] ومعرِّضة المدنيين لعنف الدولة، ويُظهر هذا المثال أنه من الممكن في وقت يغلب فيه أن يكون لردٍّ مسلح

فقط أن يوقف الإبادة الجماعية، للفعل المسلح على مستوى أقل من النزاع أن يسببها بصورة جزئية، ومع أن المقاومة المدنية قد تكون ضعيفة نسبيًّا في وجه هجوم ضارٍ صريح يتسم بالإبادة الجماعية، قد يكون أكثر احتمالًا في مراحل مبكرة أكثر من النزاع أن تبطئ تلك المقاومة، أو تساعد على تجنب التحرك نحو إبادة جماعية، وبأخذ أهمية المقاومة المدنية في الحسبان، لا يعد مصطلح المدنيين صنفًا حياديًّا وحسب، بل صنفًا ينطوي على احتمالات معينة من الأفعال للتجمعات السكانية المستهدفة.

الخلاصة

أظهر هذا الفصل أن الطريقة التقليدية في وصف الفاعلين في الإبادة الجماعية بالجناة والضحايا والمتفرجين تبسط الأمور إلى حد غير مقبول، إذ تحتاج تلك المصطلحات إلى التغيير، فقد أظهرت الحدودَ التي تقيد فئة المجموعة المستخدمة لوصف مستهدَفي الإبادة الجماعية، ومشكلات فكرة تدمير المجموعة التي وصفت عملية الإبادة الجماعية. تقدمتُ بطرق جديدة للتفكير بهذه القضايا، وسلطت الضوء بشكل خاص على أهمية فكرة المدنيين؛ لأوضِح شيوع أهداف عمليات الإبادة الجماعية كلها، تماشيًا مع تركيزي على الإبادة الجماعية بصفتها نزاعًا، واختتمت بالحديث عن معضلات المقاومة التي تُعدُّ قضية جوهرية في كل حالة إبادة جماعية.

obeikan.com